أ ب ج د
هـ و ز

موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي

الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف

كثر الجدل حول الاستشهاد بالحديث الشريف في اثبات قواعد النحو ، وزاد الأخذ والرد بين العلماء القدماء والمحدثين فمنهم من يجيز ، وبينهم من يمنع ، وفيهم من يتوسط بين الاجازة والمنع ، ولكل وجهة نظر ، وأدلة يسوقها تقوية لرايه ، وابطالا لدعوي منازعه ، وقبل مناقشة هذه الآراء تنبغي الاشارة الى ثلاثة امور :

اولها : أن كل النحاة وغيرهم قد اجمعوا على أن الرسول — صلى الله عليه وسلم — افصح العرب ، وانه لم يكن يتكلم الا بافصح اللغات ، وأحسن التراكيب وأشهرها واجزلها ، واذا تكلم بلغة — اى لهجة — غير لغته ، فانما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الاعجاز ، بل انهم قالوا ان قريشا أفصح العرب السنة وأصفاهم لغة ، ويقرر ابو العباس ثعلب(١) أن السنة تقضى على اللغة ، واللغة لا تقضى على السنة .

ثانيها : أن ما قيل من أن الحديث قد ظل قرابة قرن من الزمان لم يدون ، وكان يتداول بالرواية الشفهية وحدها قول تدحضه حقائق التاريخ ، لأن قسما كبيرا من الأحاديث دونه رجال يحتج بأقوالهم في العربية ، ولأن كثيرا من الرواة كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها ، وذلك مما يساعد على روايتها بالفاظها ، وقد سار الحفظ والرواية جنبا الى جنب مع الكتابة والتدوين لا يفصل بينهما فاصل من الزمن ولا ينفى وجود احداهما وجود الأخرى(٢) .

ولو أضفنا الى هذا أن النقل بالمعنى عند من يجيزه انما هو بمعنى التجويز العقلى الذى

---

(١) انظر مجالس ثعلب (تحقيق عبدالسلام هارون) : ٢١٦ .

(٢) انظر : مجلة اللغة العربية الجزء الثالث ص ٢٦٠ ومصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية للدكتور ناصر الأسد : ١٤٤ .

لا ينافي وقوع نقيضــه ، واخذنا في الاعتبــار ما وقع من التشديد الكاف في رواية الحـديث بالمعنى ، وما عرف من احتياط ائمة هذا الشأن وتحريهم في الرواية مما جعـل علماء اللغـة انفسهم يشترطون في نقل اللغة ما يشترط في نقل الحديث ، لحصل بذلك الظن الكاف لرجحان ان تكون الأحاديث المدونة في الصدر الأول قد رويت بالفاظها ممن يحتج بكلامه في اللغة .

ثالثها : ان موقف كثير من اصحاب المعاجم من الحديث كان مختلفا عن موقف النحاة ، اذ امتلأت المعاجم اللغوية بالأحاديث النبــوية . واذا نظرنا في معجم العــين للخليل بن احمد والصحاح للجوهري ، والتهـذيب للأزهري ، والمخصص لابن سيدة ، والمجمل ومقاييس اللغة لابن فارس ، واساس البلاغة للزمخشري شعرنا بهـذا الاختلاف الواضح ، وهم يقــولون : ان اللغة اخت النحــو .

بعد الاشارة لهذه الأمور الثلاثة التي اراها مهمة ناخذ في عرض قضية الاستشهاد بالحديث. واول من تعرض لاثارة هذه القضية ابو الحسن ابن الضائع (ت ٦٨٠هـ) في شرحه لكتاب الجمل للزجاجي اذ قال : « تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الائمة كسيبويه وغيره الاستشــهاد على اثبـات اللغة بالحــديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ، ولولا تصريح العلماء بجواز النقــل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في اثبات فصيح اللغة كلام النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ لأنه افصح العرب »(١) ويذكر ان ابن خروف (ت ٦٠٩ هـ) كان يستشهد بالحديث كثيرا ، فان كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروى فحسن ، وان كان يرى ان من قبله اغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كمــا راى ، ويلاحظ ان ابن الضــائع لم يتعــرض لبعض معــاصريه ممن يستشهدون بالحديث كابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) وابن عصفور (ت ٦٦٣ هـ) . وعلى هذا النص السابق اعتمد المستشرق الألماني يوهان فك في جعل ابن خروف اول من استشهد بالحديث ، وان كانت عبــارته لا تخلو من الحــذر ، حيث صدرها بقوله « ويقال ان اول من اعتمد على الأحاديث من حيث هي حجة في أمور اللغة هـو النحوي ابن خـــروف الاندلسي »(٢) وجعل ابن مالك تابعا لابن خروف في هذا الاتجاه . والحق ان ابن مالك هو اول من توسع في هذا الاتجــاه دون قيــود .

ولقد اثير هذا الخلاف مرة اخـرى في القرن الثامن الهجري على يدي أبي حيان عندما تعرض لشرح التسهيل لابن مالك ، ووقف من اتجاه ابن مالك في الاستشهاد بالحديث موقفا متشددا ، يقول : « وما رايت احدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره ، على ان الواضــعين الاولين لعلم النحو المستقرئين للاحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، والخليــل ، وســيبويه ، من ائمــة البصريين والكسائي ، والفراء ، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من ائمــة الكوفيين لم يفعــلوا ذلك ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد واهل الأندلس »(٣) وهذا تعميم من أبي حيان تبع فيه ابن الضائع سوف نثبت بعد قليل عدم دقتــه .

وهكذا نجد اتجاهين متخالفين ، احدهما يبيح الاستشهاد بالحديث يمثله ابن خروف ، ويتوسع فيه ابن مالك بحيث يصير مذهبــا يعرف به ، ويتبعه في ذلك العلامة الرضي ، وابن هشام ، والبدر الدماميني ، والبغــدادي ، اذ يقــول : « والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي ، في ضبط الفاظه ، ويلحق به ما روى عن الصحابة واهل البيت »(٤) .

ونجد في الجانب الآخر ابن الضائع، وأباحيان، ومن لف لفهما يمنعون الاستشهاد بالحـديث ، وحججهم في ذلك :

أولا : ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى «فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانــه ــ صلى الله عليه وسلم ــ لم تقل بتلك الالفاظ جميعها نحـو ما روى من قوله «زوجتكها بما معك من القرآن»، « ملكتكهـــا بمـا معـك من القــــرآن » « خذها بما معك من القرآن » وغير ذلك من الألفاظ الواردة ، فنعلم يقينا انه ــ صلى الله عليه وسلم ــ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ، بل لا تجزم بأنه قال بعضها ، اذ يحتمل انه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ غيرها ، فأتت الرواية بالمرادف ولم تأت بلفظه ، اذ المعنى هو المطلوب، ولاسيما مع تقادم الســماع ، وعدم ضبطهــا بالكتابة ، والاتكال على الحفظ ، والضابط منهم من ضبط المعنى ، وأما من ضبط اللفظ فبعيــد جدا لاسيما في الأحاديث الطوال ..

ثانيا : انه وقع اللحن كثيرا فيمــا روى من الحديث ، لأن كثــيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم ، وهم لا يعلمون ، ودخل في كــلامهم وروايتهم غير الفصيح من لســان العــرب(٥) » .

ثالثا : ان ائمة النحو المتقدمين من المصرين

---

(١) الاقتراح للسيوطي : ١٨ وخزانة الادب للبغدادي ٢٣/١ ، ٢٤ .
(٢) العربية ليوهان فك ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار : ٢٢٧ .
(٣) الاقتراح : ١٧ والخزانة ٢٤/١ .
(٤) الخزانة ٢٣/١ .
(٥) الاقتراح : ١٧ والخزانة ٢٤/١ ، ٢٥ .

لم يحتجوا بشيء منه(١) ، كما سبقت الاشارة اليه فى كلام ابن الضائع وابى حيان .

وقبل ان ناخذ فى مناقشة هذه الحجج تنبغى الاشارة الى أن هناك موقفا وسطا وان كان يميل الى جانب التشدد فى المنع،يمثله الشاطبى والسيوطى ، اما الشاطبى فقد اباح الاستشهاد بالاحاديث التى اعتنى بنقل الفاظها ، وقد قسم الحديث قسمين : قسم يعتنى ناقله بمعناه دون لفظه ، ولا يصح الاستشهاد به ، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالاحاديث التى قصد بها بيان فصاحته — صلى الله عليه وسلم — والأمثال النبوية ، وهذا — فى رايه — يصح الاستشهاد به ثم يعيب على ابن مالك الاستشهاد بالحديث وعدم تفصيله هذا التفصيل الذى يراه ضروريا ويقول : « والحق أن ابن مالك غير مصيب فى هذا »(٢) .

وأما السيوطى فقد نهج هذا النهج ، وان كان كلامه يشعر بانه لا يكاد يجيز الاستشهاد بالحديث ، اذ يقول « واما كلامه — صلى الله عليه وسلم — فيستدل منه بما ثبت انه قاله على اللفظ المروى ، وذلك نادر جدا ، انما يوجد فى الأحاديث القصار على قلة ايضا »(٣) وبعد ذلك يوافق من انكر على ابن مالك اطلاقه الاستشهاد بالحديث ، ويأخذ فى التدليل على صحة ما ذهب اليه ابن الضائع وابو حيان ، على الرغم من انه يعد الحديث مصدرا من مصادر الاستشهاد الذى يعبر منه بالسماع .

وهذا الاتجاه قريب من اتجاه المانعين فى تشدده، ولذلك ضممناه اليه ، حتى تشمل الاتجاهين جميعا مناقشة حججهما ، وبيان ما اذا كانت صحيحة او لا تثبت للمناقشة .

١ — أما الرواية بالمعنى فلا يستطيع احد انكارها ، فقد روى ابن قتيبة أن هشام بن حسان قال : « كان الحسن يحدثنا بالحديث ويرده الغد ، ويزيد فيه وينقص الا أن المعنى واحد » وقال حذيفة بن اليمان « انا قوم عرب نتقدم ونؤخر ونزيد وننقص ولا نريد بذلك كذبا » وقال بعضهم « انى لأسمع الحديث عطلا فاشنفه واقرطه واقلده فيحسن ومازدت فيه معنى ولا نقصت منه معنى(٤) .

ولكن هل يستطيع ان يزيد أو ينقص أو يشنف ويقرط مع المحافظة على المعنى الا متمرس باساليب العرب ، متمكن من طرائقها فى التعبير آخذ منها بسبب متين ؟ فضلا عن ان ذلك تم فى عصور الاحتجاج وفى الأحاديث التى لم تدون . وقد سبقت الاشارة الى ان وقائع التاريخ تثبت أن تدوين الحديث بدأ على عهد الرسول — صلى الله عليه وسلم — وتناقل الصحابة والتابعون هذه المدونات وسارت الكتابة جنبا الى جنب مع الرواية الشفهية المعتمدة على التلقى والحفظ ، وهذا الذى دون لا يستطيع أحد تغييره. قال ابن الصلاح بعد أن ذكر اختلافهم فى نقل الحديث بالمعنى : ان هذا الخلاف لانراه جاريا ، ولا أجراه الناس — فيما نعلم — فيما تضمنته بطون الكتب ، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ، ويثبت فيه لفظا آخر . . . وتدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من المرويات وقع فى الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية ، حين كان كلام اولئك المبدلين — على تقدير تبديلهم — يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ، فلا فرق بين الجميع فى صحة الاستدلال ، ثم دون ذلك المبدل — على تقدير التبديل — ومنع من تغييره ونقله بالمعنى . . . فبقى حجة فى بابه(٥) .

وقد سبقت الاشارة — أيضا — الى أن تجويز الرواية بالمعنى كان يعنى التجويز العقلى الذى لا يمنع من وقوع نقيضه ، وقد قال الدمامينى ان اليقين بأن ذلك من لفظ الرسول — صلى الله عليه وسلم — ليس بمطلوب فى هذا الباب ، وانما المطلوب غلبة الظن ، فالظن فى ذلك كله كاف ، لأن الأصل عدم التبديل ، لاسيما والتشديد فى الضبط والتحرى فى نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين .

٢ — أما الحجة الثانية للمانعين ، وهى لحن الرواة الذين لم يكونوا عربا ، فهى حجة تقوم على ما يمليه الفهم القديم للسليقة اللغوية ، وهو فهم غير دقيق ، اذ كانوا يعتقدون ان غير العرب لا يمكنهم اجادة العربية بما يمكنهم من ضبط المروى ، ويكفى فى الرد على هذه الحجة القول بان ائمة العربية كان معظمهم من الأعاجم فى أصولهم مثل سيبويه وأبى على الفارسى وغيرهما .

وأغلب الظن ان هؤلاء الرواة الذين لم يكونوا عربا ، والذين يخشى وقوع اللحن منهم ، كانوا على احد امرين :

(أ) اما أن يكونوا قد اتقنوا العربية اتقانا يمكنهم من التصرف فى الفاظها وتراكيبها بطريقة سليمة ، وفى هذه الحال لا ينبغى التفريق بينهم وبين غيرهم من العرب الخلص وقد كان كثيرمن ائمة اللغة من اصل غير عربى « الا ترى ان سيبويه كان عجميا وأن كان لسان اللغة العربية » كما يقول ابن جنى(٦) .

(ب) واما أن يكونوا غير ذلك ، والاشبه فى هذه الحال ان بعض كل منهم بتواجده على ما يسمع بحيث يؤديه كما سمع ، لانه لايملك

(١) الخزانة ١/٢٣ .
(٢) السابق ١/٢٦ .
(٣) الاقتراح للسيوطى : ١٦ .
(٤) انظر هذه النقول فى عيون الأخبار لابن قتيبة ٢/١٣٦ ، ١٣٧ .

(٥) انظر خزانة الأدب للبغدادى ١/٢٨ .
(٦) المحتسب لابن جنى ٢/١٢ .

حينئذ غير ذلك ، ويكون التغيير المحتمل ـ على فرض وقوعه ـ تغييرا صوتيا طفيفا لايمس جوهر التركيب ، وقد يكون تغييره المفترض فى حديث مدون ، ولا خوف عندئذ ، فتصحيح الحديث مضمون مأمون ، والا فلن يخفى على الرواه العرب المحتج بكلامهم ما فيه فيهرعوا الى تصحيحه .

ولماذا يخافون من لحن هؤلاء فحسب ؟ الم تنقل الروايات عن كثير من العرب الخلص انهم كانوا يلحنون فى كلامهم ، او يتوقون اللحن مخافة وقوعه منهم ؟ وهى كثيرة مشهورة .

على انه اذا جاز اللحن فى رواية الحديث فكذلك يقال فى رواية الاشعار بل ان احتمال اللحن فى رواية الأشعار اكثر ، وذلك لان الوازع الدينى يساعد على تذكر نصوص الأحاديث ويعمل على صيانتها من اى انحراف(١) ، والشعر ليست فيه مضايقة الشعر لانه ليس دينا ولا عملا مسنونا كما يقول ابن جنى .

٣ ـ اما الحجة الثالثة ، وهى ماذكره ابو حيان وقبله ابن الضائع من أن السابقين من ائمة المصرين (البصرة والكوفة) لم يستشهدوا بالحديث ، فليس صحيحا على اطلاقه ، وهذا ما وصفناه آنفا بأنه تعميم تنقصه الدقة ، كما انه ليس صحيحا ايضا أن ابن خروف هو اول من احتج بالحديث كما أشار الى ذلك يوهان فك(٢) ، ولكن الثابت الذى تؤكده النصوص التى بين ايدينا أن سيبويه هو اول من استشهد بالحديث فى كتابه ، اذ استشهد بعدد من الأحاديث(٣) ولكن هناك ملاحظتين على استخدام سيبويه للحديث :

اولاهما : انه لم يكثر من الأحاديث فى كتابه الضخم .

وثانيتهما : انه لم يشر مرة واحدة من قريب او من بعيد الى أن هذا حديث الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ بل انه ـ على عكس ذلك ـ يصدر الحديث بما يوحى بانه ليس منه كأن يقول « ومثل ذلك .. ومن ذلك .. وأما قولهم » وهذه الطريقة تعمى على كثير من الأحاديث قد يكون استشهد بها ، ولعل له ما يسوغ له مسلكه .

وقد توالى بعد ذلك اطراد هذا الاتجاه دون اعتراض او نكير فكان كثير من النحاة يستشهدون بالحديث حتى تمثل ذلك اخيرا فى اتجاه موسع عند ابن مالك مما جعل العلامة ابن الطيب يقول : « لا نعلم احدا من علماء العربية خالف فى هذه المسألة الا ما ابداه الشيخ أبو حيان فى شرح التسهيل وأبو الحسن ابن الضائع فى شرح الجمل وتابعهما على ذلك الجلال السيوطى(٤) بل يصرح بأنه رأى الاستدلال بالحديث فى كلام أبى حيان نفسه ، وقد تأكد لى صدق كلام ابن الطيب حين وجدت ابا حيان فى كتابه ارتشاف الضرب يستدل بالحديث(٥) .

ومع هذا فلم ينل الاستشهاد بالحديث حقه من النحاة ، فقد اهملوا نصوصه ، ولذلك اضطروا للحكم على كثير من النصوص بما يخرجها عن دائرة الاطراد كأن يقولوا أن هذا شاذ او ضرورة مع أن هذه الظاهرة او تلك موجودة فى نصوص الحديث النبوى الشريف(٦) ولكن النحاة حادوا عن التحقيق وضيقوا حيث لا تضييق كما يقول ابن مالك ، ولذلك كان هذا الموضوع مما اهتم به مجمع اللغة العربية فى دورات انعقاده الأولى ، فكان من موضوعات دورة الانعقاد الرابعة قرار الاستشهاد بالحديث المدون فى كتب الصحاح الست فما فوقها .

وأرى انه ينبغى فتح باب الاستشهاد بالحديث على فسحة وسعة ، وخاصة بعد أن تهاوت حجج المانعين ، وتبددت مخاوف المتشددين ، وبعد أن رأينا أن القدماء كانوا يستشهدون به ، ولم يمنع القدماء من التوسع فى ذلك الا تحرجهم عن الوقوع فى تبعة المدخول منه والمكذوب على الرسول صلى الله عليه وسلم ، اما وقد تأصل علم الحديث وصار له منهجه الصارم فى الأخذ والتلقى ومعاييره الثابتة التى تميز الخبيث من الطيب وتكشف الدخيل من الأصيل فينبغى أن نستشهد به مستفيدين من تجربة ابن مالك فى النظر الى اللغة على ضوء نصوص ناصعة منها اهمل الكثير منها زمنا ليس بالقصير .

منبر الاسلام

من الواضح أن الكاتب الفاضل يبدى وجهة نظر ، لكن الموضوع يتضمن وجهات نظر اخرى فهل للباحثين الكرام فى هذا التخصص أن يوافونا بوجهات نظرهم فى الموضوع ونكون من الشاكرين .

---

(١) انظر : فى اللهجات العربية د. ابراهيم انيس : ٥٠

(٢) اشار الى تخطئة يوهان فك الدكتور احمد مكى الانصارى فى كتابه « ابو زكريا الفراء » ص ٨٨ واخذ عليه ان الفراء قد سبق الى الاعتماد على الحديث مصدرا من مصادر الاستشهاد ، ونحن هنا نثبت انه لا ابن خروف ولا الفراء قد سبقا الى ذلك ، ولكنه امام النحاة سيبويه .

(٣) تجد أول الأحاديث التى استشهد بها سيبويه فى كتابه ٣٧/١ (ونخلع ونترك من يكفرك) والحديث فى نصب الراية لأحاديث الهداية ١٣٦/٢ وشرح معانى الآثار للطحاوى ١٤٢/١ والثانى فى الكتاب ١٦٤/١ (سبوحا قدوسا) والحديث فى صحيح مسلم ٥١/٢ ، والثالث فى الكتاب ٢٢٢/١ (ما من أيام احب الى الله فيها الصوم من عشر ذى الحجة) والحديث فى الجامع الصغير بشرح السراج المنير ٢٥٣/٣ ، والرابع فى الكتاب ٣٩٦/١ (كل مولود يولد على الفطرة) والحديث فى الفائق فى غريب الحديث للزمخشرى ١٤٠/٢ والجامع الصغير بشرح السراج المنير ٨٦/٣ . وهناك أحاديث أخرى.

(٤) مجلة المجمع اللغوى الجزء الثالث : ١٩٩ .

(٥) انظر ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٤٢٨ (مخطوط بدار الكتب) .

(٦) انظر الضرورة الشعرية فى النحو العربى للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ص ٤٣ .